

دعوى

القرار رقم (IFR-2021-539)
الصادر في الدعوى رقم (23967-I-2020-I)

لجنة الفصل
الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

ربط زكي - مدة نظامية - عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية -
عدم التزام المدعي بتقديم اعتراضه خلال المدة المحددة نظاماً مانع من نظر
الدعوى.

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكي
لعام ٢٠١٤م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم التظلم خلال المدة
النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن التظلم تم تقديمها بعد فوات المدة
النظامية بالمخالفة للأحكام النظامية، وغياب المدعي أو من يمثله عن حضور
الجلسة المنعقدة لنظر دعواه دون عذر يُبَرِّغ غيابه وتقبله للجنة. مؤدى ذلك: عدم
قبول الدعوى - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد
عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية
الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
إنه في يوم الاحد الموافق ٢٥/١٠/١٤٤٢هـ عقدت الدائرة الأولى للفصل في
مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، المنصوص عليها في المادة (١٧)
من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢٩) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٣٥هـ،
وتعديلاته، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٤) وتاريخ ٢٣/١٢/١٤٣٩هـ؛
وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث

استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وتاريخ ٦/٠٩/٢٠٢٠م

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن /، (هوية وطنية رقم ...)، بصفته وكيلًا عن المدعية شركة ... للمقاولات والديكور المحدودة، (سجل تجاري رقم ...)، بموجب الوكالة الصادرة من كتابة العدل بجنوب جدة برقم (...) وتاريخ ١٤٢٢/١٤/٢٠١٤هـ، تقدم باعتراضه على الربط الزكي لعام ٢٠١٤م، الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وبعرض لائحة الدعوى على المُدَعَى عليها؛ أجبت بأنها «تدفع فيها بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لعدم تقديم المدعي للتظلم أمام لجنة الفصل خلال المدة النظامية، وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم ٢٦٠٤٠. وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ والتي تنص على أنه: «يصبح قرار الهيئة محضناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (٢) إذا لم يُقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إحالته اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه...» وحيث أن قرار المدعي عليها صدر بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/٢٥م، وتاريخ تظلم المدعي أمام لجنة الفصل هو ٢٠٢٠/٠٩/٦، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثين يوماً، وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعن محضناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه.»، وتطلب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٠٣/٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلساتها، وبالنداء على الخصوم، لم يحضر من يمثل المدعية نظاماً رغم ثبوت تبلغها تبليغاً نظامياً، وحضرها/ (هوية وطنية رقم ...)، بموجب تفويض مرفق صورة منه في ملف الدعوى. وحيث لم يحضر من يمثل المدعية رغم ثبوت تبلغها تبليغاً نظامياً، واستناداً إلى (المادة العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، فقد قررت الدائرة بالإجماع شطب الدعوى.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/١٠/٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، حضر/، بصفته وكيلًا للمدعية بموجب الوكالة الصادرة من كتابة العدل بجنوب جدة برقم (...) وتاريخ ١٤٢٢/١٤/٢٠١٤هـ، وحضر/... (هوية وطنية رقم ...) بصفته ممثلاً للمدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب التفويض رقم (...) وبسؤال وكيل المدعية عن دعوى موكلته، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة دعواها المودعة لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وأنه يحصر دعوى موكلته على الربط الزكي لعام ٢٠١٤م، وأضاف أن المدعي عليها رفضت اعتراض موكلته محل الدعوى في ٢٥/٠٣/٢٠١٩م وبعدها راجعت مرة أخرى المدعي عليها التي طلبت منها التوجيه للأمانة العامة للجان الضريبية إذا ما أرادت أن تقييم دعوى عليها في هذا الشأن، وعليه أقامت دعواها أمام لجان في ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م. وبمواجهة

ممثل المدعي عليها بذلك، أجاب بأنه يؤكد على ما ورد في لائحة المدعي عليها الجوابية وعدم قبول أي مستندات جديدة لم تقدم للمدعي عليها أثناء مرحلة الفحص والاعتراض. وبسؤال الطرفين عما إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجايا بالنفي. لذا، قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ (٢٠٢٣/١٤٣٧هـ)، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٢٣/١٤٣٨/٦٠١)هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٤٥٠/١٥١)هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥/٦١٤٥٠)هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠/٤٢١)هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المُدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الريط الزكوي لعام ٢٠١٤م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ (٢١/٤/١٤٤١)هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، استناداً إلى المادة (٢) من قواعد عمل لجان الضريبة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ (٢١/٤/١٤٤١)هـ التي نصت على أنه: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (٢٦٠٤٠) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المُكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بقرار رفض الاعتراض في تاريخ (٢٥/٣/٢٠٢٣)م، وتقديم بالتلتمام أمام لجنة الفصل في تاريخ (٦/٩/٢٠٢٣)م، وعليه فإن التظلم تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية، مما يتعمّن معه عدم قبول الدعوى شكلاً.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول الدعوى المقامة من المدعية/ شركة ... للمقاولات المحدودة (...) ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، لعدم إقامة دعوى التظلم أمام لجنة الفصل على قرار المدعى عليها محل الدعوى خلال المدة النظامية.
- صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الأحد الموافق ١٧/١١/٤٤٢١هـ) موعداً لتسلم نسخة القرار، وأطراط الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلَ اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِهِ أَجْمَعِينَ.